

له يناسب ما صرح المرصوم من ان المراد الاكثر من قيمتها مثلها يوم
 الخ وقيمتها وقت التلذذ فان لم يجد قوتها فان لم يكن اشترى لم يفسد
 فان لم يكن تصدق بالدرهم مطلقا لم يقبله الخفية الا التكبير فانه
 خاص بالاشجبة ومثلها الوعاء بقوله كما مر قاله من فرجه بان يقول لم والكل
 سم الله الرحمن الرحيم عري وغيره وما استبرهن انه لا يطلب ذلك لان
 الذبح له يناسبه رحمة مردود والصلوة لا اي عقب الشبهة ويكره انما
 اعني الشبهة والصلوة على النبي باسم في غير وقت بلتها اي الذبيحة وله
 ياكل من الاضحية المنذورة اي لو صرح بها عليه وقم بشكرا عدم جواز الاكل بانه
 صلى الله عليه وسلم كان ياكل من كبد الضحية مع وجوبها عليه والواجب
 يستعمل الاكل منه والواجب بان الاكل ما زاد عن الواجب ايا ان الواجب عليه
 التضحية بواحدة وهو كان يعنى بالكل فكان ياكل من غير الواجب كما قاله
 زكي وهو يجب بان القلب والكتف وباقي الاعضاء الباطنة كما اكثر الشرايع
 التصديق بها صرف المنذورة لوقال الواجبة لان اسم ليشتر الواجبة بقوله
 هذه اضحية او جعلتها اضحية وان جهل ذلك كما مر قل اي يحرم عليه ذلك
 اي وعلى من تلزمه نفقته كان ياكل من كبد الضحية ولعل كتمتها كتمها يقع بها
 السلام الله تعالى له هل الجنة لما ورد ان اول ترامة لهم بكبد كوت كظم
 الية على كيب واما قوله لقوله تعالى فعلة لتعني اي للوجوب فظم الية
 تنافس لقوله تعالى اذا يقتضى خلاف ذلك حيث عبر بالجمع ويجب بان
 الالحق واكل ولدها كله جازا كما دفع به ما يتوهم من ان السطوع بها
 اذا عرض لها اكل يصير كانه ضحية ثانية فيجب التصديق بجزء منه اي بهذا
 التوهم باطل كما نضح عليه في البويطي معتد ووقع في الجمع جواز اطعام
 الكرم وتجب منه اي ما وقع في الجمع الاذرعى الا ان لان العقد منها
 ارفاق الحلين بالكلها لانها ضيقة لهم من الله فلا يجوز تملك من غيرها
 وكلامه ان يقتضى ان الذي في الجمع وتجب منه ان ذبح هو اطعام الضحية
 لغير اهل الذمة والذي في شرا من امتناع ذلك منه وانما ما في الجمع انما
 هو في اعلى الفقير اي المهدي له شياستها للكافر وعمارته وقضيه بالمضحي
 عن نفسه ما لو ضحي عن غيره فلا يجوز له الاكل منها كما لا يجوز اطعام منافق
 منها

منها مطلقا ويؤخذ من ذلك امتناع اعطى الفقير والمهدي اليه شيا
 منها الكافراذ القصد بها ارفاق الحلين باكلها لكن في الجمع ان مقتضى
 المذهب الجواز عمل به بظن القرأت اي في قوله تعالى فكلوا منها وله
 تفويضها الى التبة يحل ف ما اذا ابدله وصورتها في الميتة ان يعرضي بها
 ثم المتابع ان كان الرقيق غير مكاتب لا **فصل** في الحقيقة
 الا ولي سميتها ذبيحة وشيكة اي لما في الحقيقة من الاشعار بالفقير
 فالتسمية بها خلاف الا ولي فايدح بين ان يقرب عند الطقابة الكرمي
 وان ربيكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام والمعوذتين
 والكتاب من دعا الكرب والحاجة وهي سنة مؤكدة فيناث عرفها
 فان نذرها وجبت مرتين بفتح الهم اسم مفعول لم يتضم كوالديه
 في بعض المواضع اي مع السابقتين والحقيقة وهي كما تقدم اوردت
 التوامم التي نظها ابن المقرب بقوله
 ولتمة عرس ثم ضرب ولادة حقيقة مولود وكبره ذي بنا
 ونية موت ثم اعذارا تحت نقبة سفر والمهذب للثنا
 وزاد بعضهم للقدامة كاللفظ القران مذاق علي راس الموكذخ بنية
 الشهور كسفر حاجية واهداية فانها لا تسبح بحقيقة عند خلقه ثم راسه
 سدا كراتك انها قبل الخلق باسم سبه اي البعيد لان الحقيقة في الهم
 كما مر اسم لسر الراس والسفر سب كلفه وطقه سبب للذبح ويكره
 لفظ سفر الموطود بدمها ويحرم لفظ الابواب بدمها ودم الاضحية قد
 وانما لم يحرم اي لفظ الراس مع الفلهم اي يطلب مع الفلهم لا
 وانما لم يحرم قد يقال ان كان كذبت صحيا فلا كراهة اليه وان كان ميت
 فلذالك اهلية وان كان ضعيفا فالاصل الحرمه كرمه الشبه بهم فليقتل
 قاله اي العسقله في شارحه اي البخاري فاهر قوا عليه دما
 اي صبوه على راسه وقوله واصطوا عنه الاذي اي اتملوه بعد وصيته
 اذ ياعتبار انتقال ما كان على المولود من اذيه اليه ان يحسب اسمه
 بالبناء المفعول وافضل الاسماء عبد الرحمن وعبد الله وفي بعض النسخ
 عبد الله وعبد الرحمن والحاصل ان افضل الاسماء عبد الله ثم عبد الرحمن